المقاومة» (**المصدر نفسه**). ويتميز ابناء هذا الجيل، ايضاً، بأنهم «اكثر راديكالية من آبائهم؛ كما أن استعدادهم لقبول الوضع الحالي... هو أقل من استعداد آبائهم» (**العودة** ، ١٩٨٧/٦/٤). وظهرت من بين هذه الاجيال على ساحة العمل السياسي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، زعامة شابة، بدأت تأخذ دورها في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية. وبنتيجة ذلك، «ابتعدت عن المسرح السياسي، تلك الزعامة التقليدية، التي عاصرت حكمت المصري ورشاد الشوا وغيرهما. وظهرت زعامة شابة تنتمي الى جيل الاحتلال، وهي متشبعة بافكار القومية الفلسطينية المتطرفة التي تنادي بها المنظمات [الفلسطينية]. وتحظى هذه الزعامة، اكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد وتشجيع واسعين بين غالبية السكان، الذين ولد عدد كبير منهم [أو] تربى في عهد الاحتلال [الاسرائيلي]... وهذه الغالبية تمثل، حالياً، ما يقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع سكان المناطق [المحتلة]. ويمكن القول، ان هذه الزعامة هي الاكثر تمثيلاً للسكان في المناطق [المحتلة] مقارنة مع سابقتها». وترتبط هذه الزعامة، ومن تمثل من السكان، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً سياسياً تعتبره اوساط اسرائيلية مطلقاً في الوقت الحاضر. أما التقسيم الداخلي لانتماءات هذه العناصر، فيتم وفقاً للعناصر المكونة لـ م.ت.ف. في الوقت الذي تعتبر منظمة «فتح»، هي العنصر المهيمن» (د. شيمش ، **مصدر سبق ذكره**).

ولا شك في ان ما يحدث في الجامعات الفلسطينية منذ سنوات، خصوصاً جامعة بير زيت، يمثل أصدق تعبير عن «الانقلاب السياسي ـ الاجتماعي المتطور في المناطق المحتلة؛ فهذه الجامعات، تمثل معسكر انتقال، في أحسن الاحوال، لظهور زعامة سياسية، وكوادر سياسية فعالة في الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المناطق. وهناك مظهر آخر لهذا ' الانقلاب ' الذي وقع في العقد الاخير من الاحتلال، وهو التصريحات العلنية التي يدلي بها السكان، خصوصاً المثقفين والطلبة منهم، وهي تصريحات تؤيد م.ت.ف؛ كذلك تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة؛ وتؤيد كذلك، بصورة شبه صريحة، الاعمال الفدائية ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وتستخلص مصادر اسرائيلية من ذلك كله نتيجتين: الاولى انه قد ثبت ان تحسن الوضع الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة لا يضمن ما تسميه اعتدال مواقفهم السياسية. فما حدث من تطور يدل على العكس من ذلك؛ فقد تحسن الوضع الاقتصادي للسكان في هذه المناطق، في حين حدث تصعيد في النشاطات السياسية، وآخر في النشاطات الوطنية بشكل عام. اما النتيجة الثانية، فتشير الى ان استعداد بعض الزعماء المحليين، وخصوصاً رؤساء البلدية، واصحاب المناصب الآخرين، للتعاون مع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في ادارة دفة الحياة اليومية للسكان، ليس دليلاً على مواقفهم السياسية. «فعندما يكون المقصود بذلك [التعاون] اجراءات بادر اليها الحكم العسكري، وتكون ذات مغزى سياسي، مثل الحكم الذاتي من جانب واحد، او ادارة محلية، او نقل سلطات من [يد] الحكم العسكري [الاسرائيلي] الى [ايدي] السكان المحليين، فان موقف م.ت.ف. هو الذي يقرر سلوك هؤلاء الزعماء» (**المصدر نفسه**).

غير ان هناك فئة من الزعامات ظهرت مؤخراً، يطلق عليها البروفيسور مناحم ميلسون، الحاكم العسكري في الضفة وقطاع غزة منسق الأنشطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة سابقاً، بصفته رئيساً لـ «الادارة المدنية»، «النخبة»، وتضم مجموعة من السياسيين النشطاء ممن برزوا في غضون العام ١٩٨٢. وهؤلاء ـ كما يقول ميلسون ـ وضعوا الاساس لقيام منظمة سياسية جديدة، هي «الحركة الفلسطينية الديمقراطية للسلام». وقد دعت هذه المجموعة الى التفاوض مع اسرائيل، وكان افرادها ينوون، في شباط (فبراير) ١٩٨٣، عقد اجتماع يعلنون فيه عن اقامة حزب خاص بهم، لكن سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي حالت دون قيامهم بذلك، و «امرتهم بالكف عن نشاطهم السياسي» (مناحم ميلسون، «سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، حزيران ـ يونيو ١٩٨٦؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت** ، ١٩٨٧/٥/٥).

وتميل هذه النخبة الى تأييد الوضع الراهن في المناطق المحتلة، الذي يلائم مصالح افرادها؛ فهم ينتمون الى «عشرات العائلات الحضرية الكبرى التي [تقيم] علاقات وطيدة وملموسة مع العالم العربي: استثمارات